الميزانيتان العثمانية والمصرية

وسياسة البلادين المالية

المال قوام الاعمال بل قوام الامم وقوام الممالك فان حاجيّات الانسان وكمالياته او كل لوازم معيشته ورفاهيته تباع وتشترى بالدرهم والدينار فهما يمثلان كل ما نحتاج اليه في هذه الحياة الدنيا . بهما نحرث الارض ونزرعها ونستغلها ونربي الانعام ونصيد الاسماك ونبني البيوت والقلاع والحصون والسفن والبوارج والمدارس والمعابد والمعامل والمشاهد وبهما نهيء الجيوش ونبحث عن نواميس الكون وعلل الامراض . ولا يعمل الانسان عملاً الاّ بالمال ولاجل المال ولو كان المال علة ثانوية وغاية ثانوية . وعزّة الدول بوفرة مالها وخرابها بنفاده

وهذه الاحكام ليست خاصة بعصرنا الحاضر بل كانت جارية ايضاً في العصور الغابرة وعلى الامم التي عزّت ثم هانت كاليونان والرومان والفرس والعرب

والناظر في تاريخ القطر المصري منذ اربعين سنة الى الآن يرى ان إسرافهُ في زمن اسمعيل باشا اي زيادة نفقاته على دخله هو الذي اوقعهُ في شرك الدين وافضى بهِ الى الثورة فالاحتلال وانّ السياسة التي جرى عليها لورد كرومر هي التي نجّت القطر المصري من الافلاس وزادت موارد ثروته . ولو اتُّبعت هذه السياسة قبل الاحتلال ما وقع القطر في شرَك الدين ولا حدثت فيهِ ثورة ولا ما ترتّب عليها من الاحتلال

وكان مدار سياسة لورد كرومر المالية على الامرين الآتيين وهما : اولاً الغاء الضرائب التي تثقل كاهل الاهلين وفائدتها للحكومة قليلة واكثر دخلها يذهب اجوراً لعمالها . وثانياً الاقتصاد في نفقات الحكومة بمنع التبذير وانفاق ما يقتصد في الاعمال العمومية النافعة التي تزيد دخل القطر فيزيد دخل الحكومة بزيادته . فالغيت السخرة اي تشغيل الناس من غير اجرة لان خسارتها اكثر من ربحها وخففت اموال الاطيان التي وجد ان الضريبة ثقيلة عليها . والغيت رسوم البطانطة لان ثقلها كان واقعاً على الوطنيين دون الاجانب . والغيت رسوم الغنم والمعزى لان وطأتها كانت ثقيلة على الفلاح . والغي رسم القبانة لانهُ كان وسيلة لابتزاز الاموال من الفلاحين . والغيت رسوم الملاحة في النيل ورسوم الدخوليات

لكثرة ما كان يقع فيهما من التلاعب . والغي رسم الملح واحتكاره . وانقصت اجور البوسطة والتلغراف خمسين في المئة وانقصت اجور سكك الحديد . ولا يقل مجموع الضرائب التي رفعت عن عاتق الاهلين عن نحو مليوني جنيه في السنة ولكن دخل الحكومة لم يقل بهذا الالغاء والتخفيض بل زاد زيادة مضطردة كما ترى في الجدول التالي

دخل الحكومة سنة	١٨٩٠	١٠٢٣٧٠٠٠	جنيه مصري
" " "	١٨٩٥	١٠٤٣١٠٠٠	" "
" " "	١٩٠٠	١١٤٤٧٠٠٠	" "
" " "	١٩٠٥	١٤٨١٣٣٤٦	" "
" " "	١٩١٠	١٥٣٥٠٠٠٠	" " تقديراً

ولم يُزَد من الرسوم في غضون هذه المدة الاَّ رسم التبغ وقد زيد لان التبغ ليس من الحاجيات فرسمهُ يقع على الاغنياء وعلى الذين يجرون مجراهم في الانفاق على ما لا لزوم لهُ

وكانت اموال الحكومة تحصَّل بالصعوبة قبل زمن الاحتلال وكثيراً ما كانت الاطيان تحجز وتباع لعجز اصحابها عن ايفاء مالها اما الآن فالضرائب كلها تحصَّل بالسهولة ولا يتأخر منها من سنة الى سنة شيء يذكر

هذا هو الغرض الاول من السياسة المالية التي يجري عليها لورد كرومر اي تخفيض الضرائب على قدر الامكان . والغرض الثاني الاقتصاد التام في النفقات والانفاق على الاعمال العمومية ذات الريع

قلنا ان الحكومة التزمت الاقتصاد التام ولكنها لم تلجأ الى التقتير بل كانت نفقاتها تزيد رويداً رويداً كما ترى في الجدول التالي

نفقات الحكومة سنة	١٨٩٠	٠٩٥٩٠٠٠٠	جنيه مصري
" " "	١٨٩٥	٠٩٤٣١٠٠٠	" "
" " "	١٩٠٠	٩٩٢٤٠٠٠	" "
" " "	١٩٠٥	١٣١٢٤٨٢٣	" "
" " "	١٩١٠	١٥١٥٠٠٠٠	" " تقديراً

وكانت الحكومة لا تستطيع ان تنفق كل ما توفرهُ فجعلت تنفق ما يمكنها انفاقهُ في هذا السبيل اي في عمل الاعمال ذات الريع واهمها اصلاح ري القطر المصري حتى يزيد

دخل السكان من اطيانهم فانفقت في العشرين السنة الاولى من سنين الاحتلال تسعة ملايين من الجنيهات على اعمال الري والصرف فوثق الناس بري اطيانهم ومنع ما كان يصيبهم من الخسائر الفادحة اذا جاء الفيضان غير وافر . وزادت مساحة الاطيان التي تدفع اموالاً اميرية في هذه السنوات العشرين ثمانمئة الف فدان وزادت قيمة الصادرات في هذه المدة من ١٢ مليون جنيه الى ١٦ مليون جنيه وهي الآن نحو ثلاثين مليون جنيه او اكثر وزاد محصول القطن من مليوني قنطار ونصف الى ستة ملايين او سبعة

ثم ان الاموال التي دخلت الخزينة المصرية في زمن الاحتلال تصرف كلها بالتدقيق التام ويعرف كيف صُرف كل غرش منها فجملة ما دخل الخزينة المصرية في سني الاحتلال العشرين الاولى من الايرادات العادية ٢٠٤٨١٦٤٢ جنيهاً مصرياً وجملة ما دخل من السلف والقروض التي عقدتها الحكومة لتعويضات الاسكندرية ولاستبدال المعاشات ولمرتبات العائلة الخديوية ولاعمال الري والاموال التي وفّرتها بتحويل دين الدائرة السنية والدومين والاموال التي اخذتها ثمن ما باعته من الاراضي الاميرية والمال الذي دفعته الحكومة الانكليزية لنفقات فتح السودان كل هذه الاموال بلغت ١٩٣٨٩٧٣١ فجملة ما دخل خزينة الحكومة المصرية في العشرين السنة الاولى من سني الاحتلال ٢٢٤٣٠٦١٥١ جنيهاً فانفقت الحكومة على ادارتها ١٩٣٥١٣٥٢٨ جنيهاً وعلى كل الاعمال التي عملتها ومن ذلك تعويضات الاسكندرية واعمال الري والصرف واستبدال المعاشات وفتح السودان ومد سكك الحديد وبناء المباني العمومية واستهلاك بعض الدين كل ذلك انفق عليه ٢٠٢٥١٨٨٧ وجملة النفقات العادية وغير العادية ٢١٢٧٦٥٤١٥ جنيهاً فوفرت في هذه السنوات عشرة ملايين ونحو نصف مليون من الجنيهات لم تستطع ان تنفقها حينئذٍ في الاعمال ذات الريع لان شروط صندوق الدين كانت تمنعها من ذلك

ومما يستحق النظر ان نظارة الحربية لم تكلف الحكومة المصرية في عشرين سنة سوى ١٢ مليوناً وثلث مليون من الجنيهات

ولم تستعمل الحكومة المصرية التقتير في مصلحة من مصالحها او نظارة من نظاراتها . بل استعملت منتهى الحكمة فانقصت ما يمكن انقاصهُ من غير ضرر وزادت ما تجب زيادتهُ لان ارتقاء البلاد اقتضى زيادة العمال فيه او لأن في زيادته نفعاً للبلاد كما ترى في هذا الجدول

	سنة ١٨٨٣	سنة ١٩١٠
نفقات مجلس النظار	٦ ٧٣٨	٥ ٨٨٧
» مجلس شورى القوانين	١٣ ٨٦٧	١٤ ٥٩٢
» نظارة الخارجية	١٠ ٧٢٨	١٢ ٤٣٩
» نظارة المالية	١٠٧ ١٣٢	٣٣٣ ٢٨٠
» نظارة المعارف	٧٦ ٠٠٠	٥٠٤ ٩٤٢
» نظارة الداخلية	٢٥٨ ٢٣٢	٥٨٤ ٦٧٨
» ديوان عموم الحقانية	٣٥ ٠٠٠	٣٢ ٥٠٨
» المحاكم المختلطة	١٣٢ ٠٠٠	٢٣٨ ٨٦٨
» المحاكم الشرعية	٣٥ ٠٠٠	٦٨ ٩١٤
» المحاكم الاهلية	٤٥ ٠٠٠	٣٣٥ ٣٤٤
» المصالح ذات الايراد	٧٠٨ ٠٠٠	٢ ٤٩٢ ٣٠٦
» الجيش المصري	٨٦٤ ٠٠٠	٧٢٠ ٧٥٦
فائدة الدين الممتاز	١١٥٧ ٠٠٠	١ ٠٦٢ ٢٣٥
» » الموحد	٣ ٢٥٣ ٠٠٠	٢ ١٨٢ ٩٠٦

وواضح من هذه الارقام ان النفقات زيدت حيث تجب زيادتها وانقصت حيث يمكن انقاصها . ثم لما حُلَّ قيد الحكومة المصرية من صندوق الدين وصارت تستطيع ان تنفق ما اقتصدته في ما ينفع البلاد ويزيد دخلها انفقت اكثر ما كان متوفراً لديها من الاموال في اعمال الري اي جعل الاطيان تروى صيفاً وفي بناء المدارس والمحاكم وتجديد اكثر مباني الحكومة وفرشها . ويظهر لنا انها توسعت في الانفاق في بعض الجهات اكثر مما تقتضيه الحكمة او تجيزه حال البلاد المالية ولكن الذين انفقوا هذه الاموال يرون غير ذلك وهذا موضوع يحتمل النظر من وجوه مختلفة وسنوفيه حقهُ من البحث في فرصة أُخرى

وخلاصة حالة البلاد في زمن الاحتلال الى منتصف سنة ١٩١٠ ان الحكومة المصرية استرجعت السودان وعملت فيه اعمالاً عظيمة جداً وانفقت على ذلك كله نحو ستة ملايين من الجنيهات وعملت في القطر المصري اعمالاً تفوقها كثيراً انفقت عليها اكثر من عشرين مليوناً من الجنيهات ومع ذلك تقص دينها فلم يبقَ من السندات المتداولة بين ايدي الناس

الاّ ما قيمته نحو ٨٩ مليون جنيه مع انها بلغت قبلاً نحو ١٠٣ ملايين جنيه وبقي لهيا من المال الاحتياطي ٧٦٨٨٧٤ ٥

هذه خلاصة الحالة المالية في الحكومة المصرية من بدء الاحتلال الى الآن وهاك ميزانية الحكومة المصرية على ما قدّرت به لسنة ١٩١١ الآتية

الايرادات

(١)	٥٢١٤٠٠٠	اموال الاطيان
(٢)	٠٣٣٩٠٠٠	عوائد الاملاك
(٣)	١٨٤٠٠٠٠	رسوم الجمارك
(٤)	١٥٦٠٠٠٠	رسوم الدخان والتنباك
(٥)	٠٢٨٠٠٠٠	رسوم الموانى
(٦)	٩٥٠٠٠	رسوم الفنارات
(٧)	٤٢٠٠٠	مصائد الاسماك
(٨)	٤٥٠٠٠	التمغة
(٩)	٠٥٠٠٠	تمغة المصاغات
(١٠)	٨٣٠٠٠٠	رسوم المحاكم المختلطة
(١١)	٤٢٥٠٠٠	» » الاهلية
(١٢)	٠٧٠٠٠٠	» » الشرعية
(١٣)	٥٤٠٠٠	رسوم متنوعة
(١٤)	٣٣٣٠٠٠٠	ايراد سكك الحديد
(١٥)	١٠٧٠٠٠٠	» التلغرافات
(١٦)	٢٩٠٠٠٠٠	» البوستة
(١٧)	٠٩٢٠٠٠٠	فائدة النقود
(١٨)	٤٢٥٠٠٠	ايرادات متنوعة
(١٩)	١٦٥٠٠٠	ايجار املاك الميري
(٢٠)	١٦٤٠٠٠	بدل الخدمة العسكرية
(٢١)	١٢٨٠٠٠	المستقطع من ماهيات المستخدمين
	١٩٥٠٠٠٠٠	الجملة

المصروفات

٢٨١٨٠٣	مخصصات الحضرة الخديوية والعائلة الخديوية الخ
٦٢٨٤	مجلس النظار
١٣٤٣٤	مجلس شورى القوانين
١٢٣٥٤	نظارة الخارجية
٢٤١٥٦٥	نظارة المالية
٥٠٦١٨٧	نظارة المعارف
٦٣٢٤٠٧	نظارة الداخلية
٧٤٠٣٤٥	نظارة الحقانية
١٢٨٧٣١٨	نظارة الاشغال
١٠٠٠٠٠	مصلحة الزراعة
٠٢٢٤٠١١	خدمات متنوعة
٠١٨٠٤٢	مدرسة القضاء الشرعي
٩٢٦٥١٧	ادارة الاقاليم والمحافظات وما يليها
١٣٥١٥٨	الجمارك
١٤٨٦٢٥	خفر السواحل
١١٠٦٠٨	الليانات والفنارات
٠١٥٠٠٠	منع تجارة الرقيق
٠٢٣٧٦	ثمنة المصاغات
٢١١٢٨٧٢	السكك الحديد
١١٠٩٠٧	التلغرافات
٢٧٩٣١٨	البوسطة
٧٠٨٧٨١	نظارة الحربية
١٤٦٢٥٠	جيش الاحتلال
٥٥٠٠٠٠	معاشات للمتقاعدين
٠٦٤٥٦٠	مكافآت لانفار الجيش بعد الخدمة

٦٦٥ ٠٤١	ريركو مصر
٠٣٥ ٠٠٠	مصاريف صندوق الدين
٣٠٧ ١٢٥	فائدة الدين المضمون
١٠٦٢ ٢٣٥	« « الممتاز
٢١٨٢ ٩٠٦	« « الموحد
١٥٠ ٠٠٠	قسط المقابلة
١٥٣ ٢٩٥	قسط الخزانات
٢٣ ٠١٠	« الخط من قنا الى اسوان
١٢ ٥٤٢	« « « بورت سعيد الى الاسمعلية
٣٧ ٦٢١	مصاريف غير منظورة
٣٦٠ ٠٠٠	مصاريف ملكية وعسكرية للسودان
١٤ ٢٧٥ ٠٠٠	والجملة
٧٢٥ ٠٠٠	ما يصرف من الاعتمادات الخصوصية للاعمال العمومية
١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	والجملة

فاذا لم تزد ايرادات الحكومة المصرية على خمسة عشر مليوناً ونصف مليون من الجنيهات (والمرجح انها تزيد كثيراً) واذا لم تزد مصروفاتها على خمسة عشر مليوناً من الجنيهات زاد معها في آخر السنة نصف مليون من الجنيهات ولكن المرجح انهُ يزيد معها مليون جنيه او اكثر

ميزانية الدولة العثمانية

نشرنا في الجزء الماضي فصول هذه الميزانية و يظهر منها ان الايرادات تبلغ ٢٨ مليوناً و ٦١٢ الف ليرة عثمانية اي نحو ٢٥ مليوناً من الجنيهات المصرية وان المصروفات تبلغ ٣٥ مليوناً من الليرات العثمانية اي ثلاثين مليوناً ونحو ٧٠٠ الف جنيه مصري. فالعجز في الميزانية العثمانية نحو ستة ملايين و ٤٠٠ الف ليرة عثمانية او نحو خمسة ملايين و ٧٠٠ الف جنيه مصري

وتصعب المقابلة بين كل فصول الميزانية العثمانية والميزانية المصرية ولكن لا تصعب المقابلة بين اهم هذه الفصول كما ترى في هذا الجدول بعد تحويل الليرات العثمانية الى جنيهات مصرية.

الميزانية العثمانية	الميزانية المصرية
٣٩٦ ٤٠٢ ١٢ وبركو الاملاك والتنقيط والبدل العسكري والتكليف الشخصي للطرقات ورسوم المواشي والمعادن والتذاكر	٠٠٠ ٧١٧ ٥ اموال الاطيان وعوائد الاملاك وبدل الخدمة العسكرية
١٣٤ ٠٦١ ١ التمغة والقيدية والخروج	٠٠٠ ٤٢٩ ١ رسوم التمغة والمحاكم
٩٠٠ ٦٢٩ ٤ المسكرات والدباك والجرك والرسوم البحرية ورسوم الصحة والحيوانات	٠٠٠ ٢٥٧ ٢ رسوم الجارك ومصايد الاسماك والموانى والفنارات
٦٢٠ ٩٩١ ٢ احتكار الدخان والملح والبارود والمسكوكات والبوسطة والتلغراف	٠٠٠ ٩٥٧ ١ رسوم الدخان والدباك والتلغراف والبوسطة
٨٧٢ ٤٢٠ حاصلات المؤسسات التابعة للحكومة	٠٠٠ ٣٣٠ ٣ ايراد سكك الحديد

ومعلوم ان الاموال التي تأخذها الحكومة من رعاياها انما هي اجرة عمل تعمله للرعايا . وعمل الحكومة هو حفظ الامن واجراء العدل والذود عن الوطن وعمل الاعمال العمومية التي يتعذر على الافراد عملها كاصلاح الري والطرق واجراء التدابير الصحية العمومية ونشر التعليم العمومي وادارة البوسطة والتلغراف . واما الاعمال التي يتيسر للافراد عملها او للشركات كتسيير السفن البخارية وانشاء السكك الحديدية فلا تلزم الحكومة بعملها وان عملتها وتقاضت اجرة عليها فلا يكون عملها لها من وظائفها الخصوصية . اما الاعمال الاولى التي قلنا انها من وظائف الحكومة فتؤجر عليها بالضرائب التي تضربها على الاهالي لكي تؤمنهم وتجري لهم العدل وعلى الاملاك لكي تحميها وتعمل لها الاعمال العمومية النافعة

واهالي السلطنة العثمانية اكثر من مضاعف اهالي القطر المصري واملاكها اكثر من مضاعف املاك القطر المصري مساحة . والاموال التي تتقاضاها الحكومة العثمانية من رعاياها وعن املاكهم مضاعف الاموال التي تتقاضاها الحكومة المصرية من رعاياها وعن املاكهم ولكن شتان بين الخدمة التي تقوم بها الحكومة العثمانية لرعاياها الآن والخدمة التي تقوم بها الحكومة المصرية لرعاياها . فان الحكومة المصرية تنفق على التعليم العمومي ٥٢٤ الف جنيه والحكومة العثمانية تنفق اقل من ٨٠٠ الف جنيه وكان الواجب ان تنفق اكثر من مليون جنيه . والحكومة المصرية تنفق على نظارة الاشغال والزراعة اي على الاهتمام بري الاطيان وزراعتها

وما يتصل بذلك من التناطر والخزانات اكثر من مليوني جنيه في السنة والحكومة العثمانية لا تنفق الأنحو مليون جنيه في هذا السبيل وكان حقها ان تنفق اربعة ملايين من الجنيهات

اما الاعمال العمومية التي ليست من عمل الحكومة الخاص مثل انشاء سكك الحديد وادارتها فدخل الحكومة المصرية من ذلك كبير جداً ولا دخل يقابله للحكومة العثمانية بل انها تخسر بضمانها ربحاً كبيراً للشركات التي انشأت سكك الحديد في بلادها

فاذا طرحنا مليوني جنيه من اموال الاطيان المصرية لانها اجرة الاعمال التي تعملها الحكومة لريها وصرفها وطرحنا ايضاً سائر الاموال التي تتقاضاها من رعاياها اجرة اعمال غير متعلقة بالامن والعدل فما يبقى اجرة اعمال الحكومة الحقيقية زهيد جداً

واذا قابلنا بين نفقات الحكومة العثمانية ونفقات الحكومة المصرية فهناك الاختلاف الكبير والبون الشاسع فان نفقات حفظ الامن في القطر المصري والسودان تبلغ مليوناً و ٢٧ الف جنيه واما نفقات حفظ الامن في البلاد العثمانية اي نفقات الحربية والبحرية والبوليس والجندرمة فتبلغ ١٣ مليوناً و٣٠٠ الف ليرة عثمانية او نحو ١١ مليوناً و٦٧٠ الفاً من الجنيهات المصرية اي عشرة اضعاف ما تبلغهُ نفقات القطر المصري في هذا الباب

وخلاصة المقال ان مدار السياسة المالية في الحكومة المصرية على تخفيف الضرائب عن الاهالي والانفاق على الاعمال ذات الريع . والسياسة المالية في البلاد العثمانية لا ترمي حتى الآن الى تخفيف الضرائب بل الى زيادتها ولا ترمي الى عمل الاعمال النافعة بل الى تقوية حربيتها وبحريتها

ولابدَّ من ان يقال لنا ان تقوية الجندية العثمانية ضرورية جداً من وجهين الاول انها مجاورون لدولة قوية معادية لنا وهي دولة الروس ولدول صغيرة تميل الى الاعتداء علينا كالصرب والبلغار واليونان والجبل الاسود والثاني ان كثيرين من سكان البلاد العثمانية لم يخلدوا الى السكينة حتى الآن كبعض العرب والاكراد والدروز . والذي يُراهُ في الرد على الوجه الاول ان الدولة العثمانية بقيت الى الآن باتفاق دول اوربا الكبرى ولولا ذلك لاستولى محمد علي على الاستانة او لاستولت عليها روسيا . وما اقتضتهُ السياسة الاوربية منذ مئة سنة الى الآن لا تزال تقتضيهِ اليوم وغداً . وهذا لا يوجب علينا اعمال جديتنا ولكنهُ يعفينا من انفاق نصف دخل السلطنة على القوات الحربية . ونرى في الرد على الوجه الثاني ان نذكر هنا كلاماً سمعناهُ من لورد كرومر منذ بضع عشرة سنة وهو انهُ لما ثارت الخواطر في القطر المصري على اثر استعفاء الوزارة النهبية الاولى خفنا من ان يفضي ذلك الى ثورة فقال لنا

ذلك السياسي المجرّب « ان الناس لا يثورون الاّ عن جور او عن جوع ولا جور في البلاد ولاجوع فيها فلا خوف من الثورة » فاذا منعت الحكومة العثمانية الجور والجوع فلا خوف ان يثور احد من رعاياها عليها واذا صرفت همها الى منع الجور والجوع استغنت عن نصف جنودها لحفظ الامن في بلادها وعن ستة ملايين من الجنيهات تسددينها الآن سنويًّا لسد العجز في ميزانيتها

ولا نرى سياسة مالية للبلاد العثمانية انفع من السياسة التي جرى عليها لورد كرومر في هذا القطر وهي تخفيض الضرائب عن عاتق الاهلين والاقتصاد في النفقات والاهتمام بالاعمال العمومية ذات الريع التي يزيد بها دخل الاهلين فيزيد دخل الحكومة بزيادته ومتى شبع الناس وامنوا جور الحكام اخلدوا الى السكينة وانصرفوا الى اعمالهم المختلفة وبغير ذلك لا تبلغ الغرض الذي يتوق اليهِ العثمانيون

وكلامنا هذا لا يمنع ان تكون الحكومة العثمانية الحاضرة قاصدةً الى هذا الغرض ولا يوجب عليها ان تفعل في سنتين ما لم تفعله مصر الاّ بعد سنوات كثيرة ولكننا نودّ ان نرى في سياستها المالية دليلاً قاطعاً على انها سائرة في هذا السبيل سبيل تخفيف الضرائب وتقليل النفقات الادارية والعسكرية واتفاق ما يقتصد على الاعمال العمومية ذات الريع

أظواهر نفسية أم خداع

وعدنا القراء ان ننقل اليهم اهم ما يتصل بنا من اخبار الباحثين في ما يسمونهُ بالظواهر النفسية والقوى الغريبة التي ينسبونها الى الوسطاء . وقد قرأنا في احدى مجلاتهم شيئاً عن اعمال فتاة بولونية تدعى استانسلاو تمتلك ممتلكات اعمالاً تشبه اعمال اساتيذ بلاد بنو المعروفة عند قراء المقتطف وقد امتحنها الدكتور ارخوروتش امام جماعة من علماء مدينة وارسوفيا ونحن ننقل بعض ما جاء عن ذلك في مجلة المباحث النفسية الانكليزية

جيء بهذه الفتاة الى دار الطبيعيات في مدرسة الصناعة والزراعة فنوّمها الدكتور ارخوروتش بالطرق المعتادة ثم فحصها الحاضرون فحصاً مدققاً وفحصوا المائدة التي جلست امامها وجاء احدهم بجرس صغير ووضعهُ امامها على المائدة ووضعت يديها على جانبي الجرس والمسافة بينهُ وبين كل منهما تتراوح بين اربع عقد وثماني عقد فلم تحضر بضع دقائق حتى اخذ الجرس يتحرك ويبتعد عنها بعض الاحيان ولم تكن حركة يديها مطابقة لحركة الجرس بل